

فقه اللغة

دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية

تأليف الأستاذ محمد المبارك عميد كلية الشريعة بجامعة دمشق

٢٠٤ صفحة من القطع المتوسط - مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٠ م

«دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية في تركيب حروفها واشتقاقها ووزنها ومعناها ، في حركتها المتطورة ، تصل بين تراثنا اللغوي والنظرات الحديثة في فقه اللغة وتكشف عن جوانب أصامية من عبقرية اللغة العربية وخصائصها»
بهذا الشعار الرائع استهل الأستاذ محمد المبارك كتابه الجديد ، ثم قدمه الى القراء خبير تقديم يدفع الى متابعتة ، ومسابقة الزمن في قراءته ، وهو حقاً طريف في موضوعه ، رفيع في أسلوبه ، عميق في نظرتة ، واضح الأهداف والغايات .

لقد جمع المؤلف ، في صفحات معدودات ، عناصر التقديم وأجزها أجمل إيجاز ، فقال عن الباعث له على التأليف : «عهدت اليّ كلية الآداب في عام ١٩٤٩ لتدريس فقه اللغة فيها ، فصادف هذا التكليف هوى في نفسي يرجع

الى عهد بعيد . . . » ثم حدثنا عن هواه القديم والبيئة التي عاش فيها ، والرجل الذي يدين له - ويدين له أبناء هذا الجيل - بحب العربية وتراثها العظيم - أبيه وأستاذنا عبد القادر المبارك - فقال : « كان رحمه الله لكثرة ما عانى من كلام العرب وروى من لغتهم وعرف من سيرتهم وأخبارهم وأولع بأدبيهم ، يخيل الى جليسه والمستمع الى حديثه أنه يصفي إلى واحد من رواة اللغة الأولين وعلمائها المتقدمين » ثم ذكر أسماء المعاصرين ممن اطلع على مؤلفاتهم في العربية أو في اللغات الأجنبية وأفاد منها .

ووصف المؤلف طريقة التأليف التي انتهجها فقال انها : « كانت دراسة اللغة العربية من خلال النظرات الحديثة والأبحاث المقارنة في فقه اللغة دون أن ندخل الضيق على العربية أو نلحق بأصولها وخصائصها غيباً أو ظلاً ، فلم نحاول أن تكون دراستنا تقليداً أو احتذاءً لدراسة اللغات الأخرى ، فإنّ للعربية عبقرتها وخصائصها ، لذلك لم نأخذ من النظرات الحديثة إلا اتجاهها ومناهجها أو بعضها ومسائلها العامة المشتركة بين اللغات » ، ثم ذكر المؤلف المصادر العربية القديمة التي نقل عنها بعض الشواهد مما سبق اليه علماء العربية من نظرات نافذة أو إبداع في البحث ذكراً أنه يحاول في كتابه تقديم أساس لنظرية شاملة في فقه اللغة العربية في جميع عصورها على طريقة المقارنة والموازنة بين العربية واللغات الحديثة مع قصر الأمثلة غالباً على الفرنسية حتى جاءت أبحاث الكتاب مزيجاً من فقه اللغة العام والمقارن وفقه اللغة العربية » .

على أننا نلاحظ على تقديم الكتاب إغفاله الإشارة إلى صلب تفضيل المؤلف تسمية كتابه « فقه اللغة » على تسميته « علم اللغة » ، حقيقة إن المؤلف أشار إلى ذلك في الصفحة ٢٦ فقال « وإننا باستعمالنا هذه التسمية وإطلاقنا على هذا العلم أحد الاسمين نكون قد جاربنا قدامنا الذين استعملوهما كليهما وأصابوا كل الإصابتة في ذلك » ولكننا لا نرى في هذا القول ، بالإضافة إلى أنه جاء

متأخراً ، تمليلاً كافياً بالنسبة لكتاب اختار مؤلفه « طريقة المقارنة والموازنة بين العربية واللغات الحديثة » وجعل « علم اللغة » عاماً يتناول اللغات المعروفة ، فإذا كان خاصاً بلغة من اللغات ينتبع ظواهرها وخصائصها وتطورها وقوانينها سمي حينئذ علم اللغة الخاص كعلم اللغة العربية - ص ٧ » ، وخير تسمية - في رأينا - لمثل هذا الكتاب بمباحثه المقارنة والغاية منها هي « المدخل إلى علم اللغة » أما تعبير « فقه اللغة » فترى أن يقتصر فيه على المباحث التي عاجلها علماء العربية في موضوعه ، وهي ولا شك جزء من « علم اللغة » ، ونحن لسنا من مؤيدي استعمال لفظي « فقه » و « علم » أو لفظي « فقهاء » و « علماء » مترادفتين في مواطن يحسن الاختصار فيها على إحداهما ، كما فعل المؤلف في مواضع كثيرة فهو يقول مثلاً : أورد علماء الصرف وفقهاء اللغة أبنية الجموع وجعلوها أقساماً ، كما أورد علماء اللغة الألفاظ التي شذت عن القاعدة ٠٠ ص - ١١٣ » .

وما لفت نظرنا أثناء مطالعة الكتاب وقوف المؤلف متردداً في أمور مضى زمن التردد فيها ، من ذلك الإجابة على الأسئلة التي تعرض للباحثين في موضوع أوزان الألفاظ وصيغها فهو يقول مثلاً - ص ١٢٢ - « هل لنا أن نأتي بصيغ جديدة ونبتدع أوزاناً مستحدثة لأداء حاجتنا الفكرية الجديدة ، وما هي الطريقة إذا كان ذلك جائزاً ، وكيف تصاغ هذه الأوزان ؟ وهل لنا أن نحبي صيغاً حكم المتقدمون بجمودها أو موتها ، أو قالوا إنها سماعية لا يقاس على مثالها ، وإنما يكتبي بما ورد عن العرب من ألفاظ على وزنها كجمع مفعول على مفاعيل أو جعل (مفعلة) للمكان الذي يكثر فيه الشيء ، و (فُعال) للأمراض فهل لنا أن نجعلها قياسية ؟ وهل لنا أن نتوسع في معاني الصيغ والأوزان المعروفة فننقلها إلى معان أخرى أو نضيف إلى معناها معنى جديداً ؟ » ويوجب المؤلف على هذا التساؤل قائلاً : « إني سأقف هنا دون الإجابة على هذه الأسئلة لأنني أعتقد أن الجواب العلمي عليها سابق لأوانه لأنه يفترض انتهاء البحث في

أصول الابنية وتطورها والحصول على معرفة واضحة كاملة لحاضرها وماضيها ،
 أما استعمال الجواب بالاستناد الى ما اتضح لدينا من معرفة وما انفتح أمامنا من
 آفاق وتجمع لدينا من آراء فذلك ما لا يستطيع المتأمل في هذا البحث أن
 يجازف بالقائه وان كان الخروج من هذا الموقف أسراً لا بد منه لأننا أمام
 مشكلة لغوية لا نستطيع إلا أن نحلها على وجه وإن سكتنا عنها لم تسكت
 الألسنة التي تقول والأقلام التي تكتب لتعبر عن هذه الحياة التي أصبحت غنية
 بالمعاني خصبة كثيفة معقدة » .

والعصر الذي نعيشه اليوم لا يحتمل التردد في الإجابة عن الأمور التي تسأل
 المؤلف عنها ، إنما كل ما نحتاجه هو وضع القواعد لاستحداث الصيغ الضرورية
 وابتداع الأوزان اللازمة لمسايرة الحياة الفكرية ، ونحن لا ننكر جهود العلماء
 الذين نادوا بوضع كثير من القواعد ، كما لا ننكر قيمة القواعد الهامة التي أقرها
 مجمع اللغة العربية في القاهرة منذ سنة ١٩٣٤ والتي نشفي بعض غليل النفوس
 المحبة للعربية^(١) ، ومن أهمها القواعد التالية :

١ - « يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدماء النحويين والصرفيين وهي :
 القياس ، والأصل ، والمطرود ، والغالب ، والأكثر ، والكثير ، والباب ،
 والقاعدة ألفاظ متساوية في الدلالة على ما ينقاس ، وان استعمال كلمة منها في كتبهم
 يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع ، وأن المقيس
 على كلام العرب هو من كلام العرب^(٢) » .

(١) انظر كتاب المصطلحات العلمية للأمير مصطفى الشهابي رئيس المجمع العلمي العربي
 ص ٦٢ وما بعدها ، القاهرة ١٩٥٥ - وانظر مقالة عن أم القرارات الطبية
 لمجمع اللغة العربية في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ج ٤ م ٣٢ ص ٥٧٧ سنة ١٩٥٧ .
 (٢) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ج ٤ وشرح الشيخ أحمد الإسكندري للقران المذكور .

- ٢ - « قرر المجمع أن يقاس من فَعَلٍ اللازم المفتوح العين مصدر على وزن فَعَالٍ للدلالة على المرض ^(١) » .
- ٣ - « أقر المجمع أن يصاغ قياساً من الفعل الثلاثي على وزن مَفْعَلٍ ومَفْعَلَةٌ ومَفْعَالٍ للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء ^(٢) » .
- ٤ - « أقر المجمع أن يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبيهاً من أي باب من أبواب الثلاثي مصدر على وزن فَعَالَةٍ بالكسر ^(٣) » .
- ٥ - « أقر المجمع أن يقاس المصدر على وزن فَعَالَانٍ لفَعَلٍ اللازم المفتوح العين إذا دلّ على قلب واضطراب ^(٤) » .
- ٦ - « أقر المجمع أن جمع الجمع مقيس عند الحاجة كأقوال تجمع على أقاويل ^(٥) » .

وبما لفت نظرنا أيضاً أن الأستاذ المؤلف عندما بحث في الاشتقاق - ص ٦٧ وما بعدها - أبد النظرية التقليدية في أن الكلمة العربية ثلاثية الأحرف ، وردّ على القائلين بالثنائية ، وبذلك تابع الأستاذ عبد الله الملايلي في كتابه (مقدمة لدراسة لغة العرب) فقال : « نوافق الأستاذ الملايلي في رأيه السيد الذي يتلخص باستقرار العربية على الأساس الثلاثي واعتبار الأصل الثنائي مرحلة تاريخية لم يعد البحث فيها مجدداً إلا ضمن هذا الاعتبار التاريخي » ثم أضاف إلى هذا قوله : « ولكنني أرى مع ذلك أن النظرية الثنائية عدا صفتها التاريخية لا تزال في بداية البحث والذين قالوا بها لم يبنوا أبحاثهم على أساس استقرار واسع ولا بكفي لإثبات صحة هذه النظرية في لغة عدد موادها لا ألفاظها تزيد

(١) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ج ١ وشرح الشيخ الإسكندري - وانظر تعليق الأمير مصطفى الشهابي في مجلة المجمع العلمي العربي ج ٤ م ٣٢ و ج ٣ م ٣٣ .

(٢) و (٣) و (٤) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ج ١ القاهرة سنة ١٩٣٥ .

(٥) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ج ٦ .

على ثمانين ألفاً صدقها في عشرات الأمثلة بل في مئات منها» وهذا القول مقبول إلا أننا نشعر بأنه يصدّم القارئ لوروده بصيغة الاستدراك على تأييد رأي الأستاذ العلابي من جهة ولأنه لم يحو تنويهاً بجهود بعض العلماء القائلين بالثنائية في خدمة الكلمة العربية .

ويشير المؤلف في مواضع كثيرة إلى علاقة معنى الكلمة العربية بنفختها الموسيقية ، وإلى أثر النغمة أو الجرس في لفظ بعض الحروف أو إبدالها أو إدغامها ، وإلى آثار التبدلات الصوتية في كثير من اللغات ، وفائدة دراسة ذلك في معرفة علة تباعد لفظ بعض الكلمات في اللغة الواحدة أو في اللغات المتعددة ذات الأصل الواحد ، ونضيف إلى هذا القول بأن دراسة موسيقا اللفظ قد تنهد السبيل إلى معرفة تطور كثير من الكلمات واختلاف لفظها بين قبيلة وقبيلة أو بلد وبلد أو شعب وشعب باختلاف آذانهم الموسيقية الناشئ بفعل الطبيعة الاقليمية أو الجغرافية أو بفعل الوراثة والاعتماد ، كما قد تفيد كثيراً في دراسة أصول الكلمات العربية وخاصة المزيد منها رباعياً كان أو خماسياً ، ومن الأمثلة التي تفيد في تأييد هذا الرأي ما جاء في اللسان في مادة حظظ^(١) : « ومن العرب من يقول (حظظ) وليس ذلك بمقصود ، إنما هو غنة تلحقهم في المشدد ، بدليل أن هؤلاء إذا جمعوا قالوا (حظوظ) قال الأزهري : وناس من أهل حمص يقولون (الحنظ) فاذا جمعوا رجعوا الى (الخطوظ) وتلك النون عندهم غنة ، ولكنهم يجعلونها أصلية ، وإنما يجري هذا اللفظ على السنتهم في (المشدد) نحو الرز يقولون (الرتز) ونحو أنزجة يقولون اترنجة » .

والنون التي يشير إليها الأزهري ما زالت عند بعض أهل حمص إلى يومنا هذا ، وعجائزها ما زلن يطلقن على المدعي العام اسم (المندعي العام) ، وأهل

(١) انظر ج ٧ ص ٤٤٥ من الطبعة الجديدة - وانظر مقال الأب انتاس ماري الكرملي من مجلة مجمع اللغة العربية ج ١ ص ٢٧٥ .

الشام مازالو يقولون (انجاص) بدلاً من (اجاص^(١)) ، حتى إن الأب الكرملي يرى أن ألفاظ (الأنجاجة^(٢)) و (الخنزر^(٣)) و (القنبرة^(٤)) وهي من لغات العرب أصلها الإجاجة والخنزير والقنبرة .

وما يتصل بهذا الرأي مثل في نقل اللغات بعضها عن بعض ، إذ يرى بعض العلماء^(٥) أن لفظة (العجل) ككتف وهي عربية النجار وتفيد معنى السربع الحركة والانتقال نقلها اليونانيون إلى لغتهم هكذا aggelos ولفظوها angelos وأرادوا بها الرسول والملك والروح الذي يعمل بمشيئة الله ، وعن اليونانية انتقلت الكلمة إلى اللاتينية بلفظ angelus ثم إلى الإنكليزية بلفظ angel وإلى الفرنسية بلفظ ange .

وما جلب انتباهنا في الكتاب أن المؤلف نقل في الصفحة ٨١ عن ابن جنى قوله : « نعم ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر والحكمة اعلى واضع ... »

(١) الإجاص البرقوق Prunier ويطلقه الشاميون خطأ على الكمثرى ، انظر مجمع الألفاظ الزراعية للأمير مصطفى الشهابي طبعة ٢ ص ٥٣٩ - وانظر مقاله « نظرة في المنجد » في مجلة المجمع العلمي العربي ج ٣ سنة ١٩٥٧ ، ويلاحظ أن مؤلف المنجد لم يخطئ في تعريف الإجاص إنما الخطأ كان في تعريفه للكثرة بأنها الإجاصة ولو أضيف إلى هذا التعريف جملة - عند أهل الشام - ورفع مخرج المجمع الصورة التي زين بها تعريف الإجاص ، لأصبح التعريفان صحيحين وانجما مع تعريف المجمع للبرقوق بأنه إجاص بري .

(٢) الإجاجة والأنجاجة المكنون وهو اناء تنسل فيه الشبابة ، وفي اللسان الإجاجة أفصح وقال الجوهري ولا تقل إنجاجة .

(٣) جاء في اللسان في مادة خنزر الخنزير من الوحش العادي معروف مأخوذ من الخنزور (الحوال) لأن ذلك لازم له ، وقيل هو رباعي .

(٤) جاء في اللسان القنبرة والقنبرة طائر يشبه الحُمرة والقنبراء لفة فيها ، ثم قال والعامية تقول القنبرة .

(٥) الأب الكرملي في المقال المشار إليه سابقاً .

وطبق على هذا القول في الهامش قائلاً : « هكذا وردت في طبعة دار الكتب
المصرية ولعلها أجلى وأنصح » ونحن نقول « لعلها - أعلى وأصنع - ففي اللسان :
رجل صنع اللسان ولسان صنع ، يقال ذلك للشاعر ولكل بيتين . وفي القاموس
يقال ذلك لكل بليغ » .

وفي الكتاب بعض التطبيقات أشار المؤلف الى كثير منها ، وبما لم يشر
إليه لفظة وردت في قول لأعرابي يملل اشتقاق لفظة الخيل من الخيلاء :
« ألا تراها تمشي العرّاضة خيلاء وتكبراً » فجاءت العرّاضة بفتح العين ، وفي
اللسان : « العرّاضة الاعتراض في السير من النشاط ، والفرس تعدو العرّاضى
والعرّاضة » .

والمؤلف بعد كل هذا مشكور على جهوده العظيمة ، فكتابه جليل الفائدة ،
يخدم العربية ، وينير السبيل إلى خدمتها ، لأنه - كما يقول في خاتمه - « دراسة
شاملة تعطينا فكرة صحيحة عن اللغة العربية ومزاياها وخط تطورها » .